

Distr.: General
23 August 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة السابعة

جنيف، 1-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تتناول هذه المذكرة سبل تمويل استراتيجية تصنيع سليمة بيئياً باتباع نهج متكامل في مضمارة السياسة العامة، حيث يتطلب التصدي للتحديات المرتبطة بتغير المناخ منظوراً إنمائياً. وينبغي أن تشكل السياسة الصناعية الخضراء ركناً أساسياً في عملية إعادة توجيه السياسات التي يقودها القطاع العام. وتجدر الإشارة إلى أن قدرأ كبيراً من جهود الدعم الموجه للانتقال نحو الصناعات الخفيفة الكربون ستبذل على المستوى المحلي وستشمل مجموعة واسعة من التغييرات المؤسسية، والاستثمار العام، والإعانات المباشرة، والسياسات التوسعية على صعيد الاقتصاد الكلي. ولكي يدعم تمويل التنمية هذا التحول، يلزم اتخاذ المجموعة الكاملة من التدابير على الصعيدين الإقليمي والدولي، على النحو المتوخى في خطة عمل أديس أبابا.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- وافق مجلس التجارة والتنمية على المسألة الموضوعية والأسئلة الإرشادية للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية باتباع إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى في 26 نيسان/أبريل 2023⁽¹⁾. وفيما يلي الأسئلة الإرشادية المتفق عليها:

(أ) ما هي السياسات والمبادرات والصكوك (المحلية والإقليمية والدولية) التي يمكن النظر فيها من أجل تعزيز وتيسير تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة وتحقيق التحول الأخضر في البلدان النامية؟

(ب) ما هي أفضل الممارسات التي يمكن تحديدها لدعم نماذج الأعمال التجارية المستدامة والتصدي للتحديات المرتبطة بها؟

(ج) كيف يمكن للتعاون الدولي أن يدعم التحول الهيكلي ويساعد البلدان على تحديد التمويل الذي يسهم في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس والاستفادة من هذا التمويل؟

2- هذا الموضوع يقابل موضوع الفصل الأول من خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ولا سيما الفقرتين 15 و17 منه، ومجالات العمل ألف وباء وجيم وهاء وواو المبينة في الفصل الثاني من الخطة. وفي الفصل الأول، المتعلق بإطار عالمي لتمويل التنمية بعد عام 2015، يولى الاعتبار لـ "تحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع"، ولـ "حماية نظمنا التكنولوجية لما فيه مصلحة الجميع". وفي الفصل الثاني، ترد التحديات والأولويات ذات الصلة بالموارد العامة المحلية، والأعمال التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، والديون والقدرة على تحمل الدين، ومعالجة المسائل النظامية⁽²⁾.

3- ويتضمن الفصل الثاني دراسةً للسياق العالمي. وترد في الفصل الثالث مناقشة لسبل التصدي للتحديات المتصلة بالمناخ والتحول الهيكلي بطريقة متكاملة. وينظر الفصل الرابع في مساهمة نماذج الأعمال التجارية المستدامة والاستثمارات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكومة. ويتناول الفصل الخامس الحاجة إلى تعاون دولي أقوى لدعم التحول الهيكلي والاستفادة من تمويل التنمية والعمل المناخي. ويشير الفصل السادس إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الصكوك المتعلقة بالديون المتصلة بالعمل المناخي. ويتناول الفصل السابع مبادرات السياسات الوطنية والإقليمية والدولية الممكنة لسد الفجوة التمويلية وللمساعدة في إنجاز خطة عام 2030.

ثانياً - السياق العالمي

4- تواجه البلدان النامية حالياً توقعات عالمية تنذر بأوقات صعبة. فحتى حزيران/يونيه 2023، كان أكثر من نصف البلدان المنخفضة الدخل (36 من أصل 69 بلداً) إما معرضاً بشدة لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة أو يعاني بالفعل من حالة مديونية حرجة، أي ضعف ما كان عليه هذا العدد

(1) انظر TD/B/70/4، المرفق الرابع.

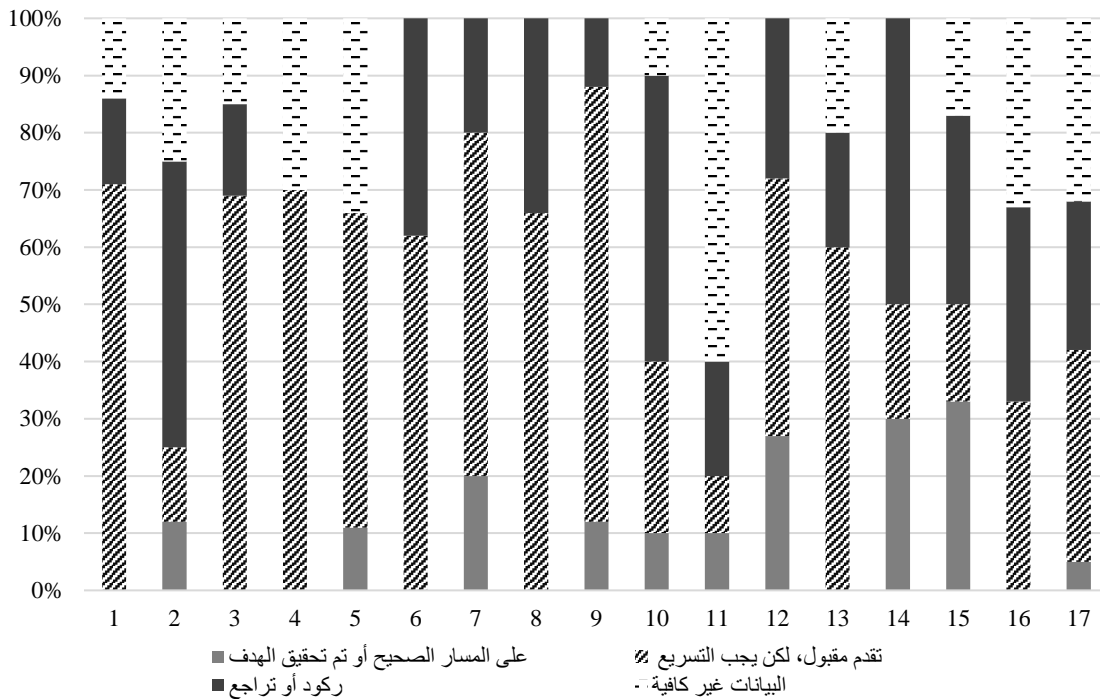
(2) A/RES/69/313. انظر TD/B/EFD/1/2 و TD/B/EFD/3/2 و TD/B/EFD/4/2 و TD/B/EFD/5/2 و TD/B/EFD/6/2

فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، والتعاون الإنمائي، والتمويل المتعدد الأطراف، ووسائل التصدي للجائحة وللازمات العالمية المترابطة.

في عام 2015⁽³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر أن 52 بلداً نامياً، يعيش فيها نصف سكان العالم في فقر مدقع، تواجه مشاكل مديونية حادة وتكاليف اقتراض مرتفعة⁽⁴⁾. ويعيش نحو 3,3 مليار شخص في بلدان تتفق على سداد خدمة الدين أكثر مما تنفقه على الصحة والتعليم⁽⁵⁾. ويعيش في هذه البلدان 40 في المائة من فقراء العالم، وهي من بين أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ. وفي عام 2022، ارتفعت مستويات سداد خدمة الدين للبلدان المنخفضة الدخل إلى ما يقرب من 23 في المائة من إيرادات التصدير، وظلت عند 13 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل. هذه الحالة لم يعد بإمكان هذه البلدان تحملها.

5- وفي الوقت نفسه، في منتصف المدة المحددة لتنفيذ خطة عام 2030، لا يزال التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة متأخراً عن الجدول الزمني المتوقع. وقد زاد التأخير نتيجة الأزمات العالمية المتتالية، وهي الجائحة والحرب في أوكرانيا وأزمة المناخ المتفاقمة وأزمة تكلفة المعيشة، التي ساهمت في عكس التقدم. وتكشف أحدث البيانات والتقييمات العالمية المتعلقة بالغايات الـ 140 التي يمكن تقييمها، أن نصفها انحرف بشكل معتدل أو حاد عن المسار المنشود؛ وأنه لم يُحرز أي تقدم بشأن أكثر من 30 في المائة من هذه الغايات، أو الأسوأ من ذلك، أن التقدم نحو تحقيق الغايات قد تراجع مقارنة بسنة 2015 المعتمدة كمرجع (انظر الشكل). وعليه، فإن خطر عدم تحقيق الأهداف بحلول نهاية العقد، من دون التزام متجدد من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على حد سواء، هو خطر حقيقي.

التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2023



المصدر: A/78/80-E/2023/64.

(3) انظر: <https://www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf>. ملاحظة: تمت مطالعة جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في آب/أغسطس 2023.

(4) United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, 2023, *Financing for Sustainable Development Report 2023: Financing Sustainable Transformations* (United Nations publication, Sales No. E.23.I.6, New York)

(5) انظر <https://unctad.org/publication/world-of-debt>

6- ولاستعادة الزخم نحو تنفيذ خطة عام 2030، يجب النظر في العمل المناخي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التنمية والتصنيع. وبغية التصدي لتحديات المناخ وتحقيق التحول الهيكلي، يجب الأخذ بنهج متكامل وينبغي تحقيق أقصى قدر من التأزر. ويلزم النظر في الخيارات المتاحة للبلدان المثقلة بالديون بالفعل عند القيام بالاستثمارات الإنمائية اللازمة للتحول الهيكلي الذي يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الانتقال إلى اقتصاد أخضر. واعتماد نماذج أعمال تجارية مستدامة ومعايير استثمار تستند إلى معايير بيئية واجتماعية وذات صلة بالحوكمة يمكن أن يساعد في ذلك، وإن كان يجب إعادة النظر في مجموعة كاملة من أدوات التمويل لدعم التنمية كي يساهم تمويل التنمية في التحول الهيكلي الأخضر. ولا تقتصر المشاكل الراهنة على عدم كفاية حجم التمويل، لأن الجهد المطلوب في هذا المضمار ليس بالكبير مقارنة بالموارد العالمية؛ فبعض التقديرات تبيّن أن الأمر سيتطلب أقل من 1 في المائة من التمويل العالمي لسد الفجوة التي تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية⁽⁶⁾. وبدلاً من ذلك، يجب أيضاً النظر في اتجاه التمويل وتنظيمه وشروطه. وتتطلب معالجة شروط التمويل إجراءات تتجاوز تعبئة الأشكال التقليدية لتمويل التنمية وزيادتها، وإيلاء اهتمام أكبر بالتدابير المتروكة والتي قد تكون مثيرة للجدل، بما في ذلك إصلاح الهيكل الدولي للديون، وربط تخفيف عبء الدين بتمويل التنمية والعمل المناخي، بما في ذلك باستخدام الأدوات المبتكرة، وسد الثغرات الضريبية التي يستغلها البعض في التدفقات المالية غير المشروعة، وإتاحة فرص أكبر للحصول على القروض والمنح بشروط ميسرة من طريق إعادة رسملة مصارف التنمية المتعددة الأطراف وإصدار حقوق السحب الخاصة المتصلة بالتنمية.

ثالثاً - سياسات من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والسليمة بيئياً

7- في معظم البلدان، عادةً ما اعتمدت الجهود الرامية إلى تحقيق نمو شامل ومستدام في الدخل على سياسات التصنيع. ويُلاحظ في هذا الصدد أن التحولات الرأسية في الناتج والعمالة، أولاً من الزراعة إلى الصناعة، ثم من الصناعة إلى الخدمات الراقية، مقترنة بالتحركات الأفقية للموارد من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى والأكثر اعتماداً على كثافة رأس المال داخل القطاعات، أدت دوراً رئيسياً في تنمية الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية في شرق آسيا التي انتقلت من فئة الاقتصادات ذات الدخل المنخفض إلى فئة الاقتصادات ذات الدخل المرتفع⁽⁷⁾. غير أن عمليات التصنيع هذه تعتمد على الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري، وهو ما لا يتسق مع متطلبات العصر فيما يتعلق بالإبقاء على الانبعاثات ومستويات استهلاك الموارد ضمن حدود كوكب الأرض الإيكولوجية. وهناك حاجة إلى خطة إنمائية جديدة تؤكد على التحول الهيكلي المراعي للمناخ، والذي يتيح تحقيق التصنيع الشامل (نمو الإنتاجية، ورفع المستوى التكنولوجي، وتوفير فرص عمل أكثر وأعلى أجراً) ويمكن في الوقت نفسه من جني فوائد الحفاظ على البيئة (تجنب الآثار السلبية للاحتراق العالمي).

8- وعند زيادة الاستثمار في المناخ في البلدان النامية وتعبئة الاستثمار الخاص في آليات الحماية وبناء القدرة على الصمود، يجب الأخذ بالنهج القائم على الحد من المخاطر، استناداً إلى مفهوم إدارة المخاطر المستخدم في التمويل، لتجنب ظهور أي مخاطر وبناء القدرة على الصمود من خلال تحسين

(6) انظر <https://www.oecd.org/finance/global-outlook-on-financing-for-sustainable-development-2023-fcbe6ce9-en.htm>

(7) Herrendorf B, Rogerson R and Valentinyi Á, 2013, Growth and structural transformation, Working Paper No. 18996, National Bureau of Economic Research

تقنيات جمع البيانات وتقييم المخاطر⁽⁸⁾. ويتطلب تطبيق هذا النهج فهماً شاملاً لترابط المخاطر وتضارفها، وهو مبتغى قد يصعب تحقيقه بسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن الأزمات المتتالية الحالية. وفي حين يمثل تحسين عملية جمع البيانات أمراً مهماً، فإن الحد من المخاطر في صنع السياسات سوف يتطلب أساليب أخرى.

9- ومن المرجح أن تُفرز عملية تحول هيكلية تستوفي عنصر الاستباق والبعد الاستراتيجي حلاً أكثر ديمومة للتحديات المتعلقة بالمناخ، إذا اتخذت الإجراءات اللازمة لإنشاء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود والحد من الاعتماد على عدد قليل من الأنشطة الحساسة حيال المناخ، أي "نوع محدد من التغيير الهيكلي السريع حيث تنمو الصناعات الخفيفة الانبعاثات وتراجع الصناعات العالية الانبعاثات نتيجة السياسات المدروسة وتغيير الأولويات والتغيير التكنولوجي"⁽⁹⁾. ويتطلب اتباع هذا المسار الإنمائي الخفيض الانبعاثات، الذي يتوافق مع النمو الاستدراكي والتصنيع، الأخذ بنهج متكامل يمكن من التصدي للتحديات المتصلة بالمناخ والتنمية بطريقة متكاملة ومن إيجاد حلول مشتركة لها.

10- والتحول الهيكلي المراعي للمناخ هو مطلب عالمي، ومع ذلك لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. فقد تكون هناك اختلافات بين الأهداف المناخية العالمية والمصالح الوطنية المباشرة، وخاصة في البلدان التي لديها قطاعات ضخمة من الوقود الأحفوري. وعلى الصعيد العالمي، ستؤدي سياسات خفض الانبعاثات حتماً إلى خفض الطلب على الوقود الأحفوري وإيرادات منتجي الوقود، الذين يعتمد الكثير منهم على الوقود الأحفوري كمصدر للنقد الأجنبي. بيد أن بعض أنواع الوقود الأحفوري ستظل تشكل مصادر هامة للطاقة في المستقبل. فعلى سبيل المثال، قد يمدّ استخدام الغاز الطبيعي جسراً إلى مستقبل تزدهر فيه الطاقة المتجددة من طريق الاستعاضة عن الفحم، ومع ذلك قد يفرز تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالانبعاثات أصولاً عالقة ويبطل الفائدة من مليارات الدولارات من الاستثمارات القائمة والمخطط لها في قطاع الوقود الأحفوري⁽¹⁰⁾.

11- وتحتاج البلدان النامية إلى مساعدة مالية وتقنية لإدارة التعديلات ذات الصلة، ويجب على المجتمع الدولي أن يجد إجابات على الأسئلة الثلاثة الحاسمة التالية: كيف يمكن سد فجوة إنتاج الوقود الأحفوري لتلبية الطموحات المتعلقة بالمناخ؟ هل تستحق البلدان التي لديها وقود أحفوري غير مستخدم تعويضاً من أجل انتقال عادل ومنصف؟ إذا كان الأمر كذلك، من أين يمكن الحصول على الموارد لدفع قيمة التعويض؟⁽¹¹⁾

12- وقد يوجد بعض الحوافز الوطنية في معظم البلدان النامية للإبقاء على الوقود الأحفوري في الأرض. فهذه البلدان لم تسهم إلا قليلاً في الانبعاثات العالمية وفي التأخيرات الطويلة في القرارات الدولية بشأن توفير التمويل المناخي، ويمكن أن يخلف التأثير المتزايد الذي قد تحدثه التوترات الجيوسياسية المتزايدة على مثل هذه القرارات إلى مخاطر إنمائية كبيرة بالنسبة إلى البلدان النامية التي تتوافر لديها

(8) الأونكتاد، 2021، تقرير التجارة والتنمية لعام 2021: من التعافي إلى المرونة - البعد الإنمائي (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.22.II.D.1، جنيف). انظر <https://www.undp.org/publications/risk-informed-development>.

(9) Magacho G, Espagne E, Godin A, Mantes A and Yılmaz D, 2023, Macroeconomic exposure of developing economies to low-carbon transition, *World Development*, 167.

(10) انظر <https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2021/>.

(11) انظر <https://www.iisd.org/publications/production-gap-2021>.

و- <https://www.oxfamamerica.org/explore/research-publications/climate-change-equity-and-stranded-assets/>

Muttitt G and Kartha S, 2020, Equity, climate justice and fossil fuel extraction: *stranded-assets/Principles for a managed phase out*, *Climate Policy*, 20(8):1024–1042.

موارد هائلة من الوقود الأحفوري. وبالإضافة إلى ذلك، قد يرى معظم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، أن استغلال الوقود الأحفوري هو السبيل الوحيد لسداد خدمة الدين الخارجي.

13- ويبدو أن الأخذ بنهج "النمو الآن والتنظيف لاحقاً"، حيث تستمر البلدان في استغلال الوقود الأحفوري والاستثمار في الصناعات الملوثة بدلاً من التحول إلى التكنولوجيات الخضراء الرائدة وتوفير الاستثمارات الأولية المرتبطة بها، يدل على سياسة قصيرة النظر. أولاً، قد يعمق ذلك حالة الجمود في مسار التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ويتسبب من ثم في خسائر وأضرار قد تبلغ 580 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030، حيث يمكن أن تدفع تداعيات تغير المناخ نحو 130 مليون شخص إلى الفقر. والاقتصادات المتقدمة هي تاريخياً المسؤول الرئيسي عن انبعاثات الكربون، ولذلك فهي الأكثر تأثراً من حيث خفض الانبعاثات، ومع ذلك لا يمكن وقف الاحترار العالمي ما لم تغير جميع البلدان مستويات استخدام الكربون. ثانياً، إن "فرص النمو الأخضر" محددة زمنياً، وإذا تتمكن البلدان المتقدمة النمو من الاستفادة من الفرص التكنولوجية الخضراء، فإن البلدان النامية قد تفقد مزايا المتحرك الأول البالغة الأهمية. وهذا يعني ضمناً أنه ينبغي أن تسعى البلدان النامية للانضمام إلى ثورة التكنولوجيا الخضراء في وقت مبكر وللتأثير بصفاتها بلداناً مستخدمة ومبتكرة، وليس بصفاتها بلداناً مستهلكة فقط. بيد أن اغتنام فرص النمو الأخضر يتطلب سياسات استباقية⁽¹²⁾.

14- والتحرك في اتجاه التكنولوجيا الخضراء عملية معقدة بسبب تبعية تقنيات الإنتاج لمسارات محددة سابقة، أي أنها تتجه نحو القطاعات التي سُجّلت فيها معظم أنشطة الابتكار، والتي تكون عادةً القطاعات المتعلقة باستخدام الوقود الأحفوري⁽¹³⁾. وتنتج هذه التبعية عموماً عن عوامل تشمل الآثار غير المباشرة للمعارف وتأثيرات الشبكات وأوجه التكامل. وفي سياق التكنولوجيات الخضراء، ترتبط التبعية أساساً بتكاليف الإبدال، أي تكلفة التحول إلى التكنولوجيات النظيفة، التي تتطلب عموماً بنية تحتية مختلفة وتستهلك المبالغ على المصالح القائمة. وتتمثل إحدى نتائج تبعية المسار في الحاجة إلى التدخل الحكومي: فكلما طال أمد الإجراءات الحكومية، زادت تكلفة التحول التكنولوجي، هذا فضلاً عن الحاجة الملحة المتزايدة إلى سياسات تقلل من فرق التكلفة بين التكنولوجيات النظيفة والتكنولوجيات "القدرة"⁽¹⁴⁾.

15- وتشير التجربة إلى أن السياسات الصناعية الخضراء تكون أكثر فعالية عندما تركز على التغييرات المؤسسية، مثل التشريعات المتعلقة بالطاقة المتجددة، والاستثمار العام في البحث والتطوير والبنية التحتية الخضراء، والإعانات المباشرة لمؤسسات البحث والشركات الخاصة، وتحفيز الطلب⁽¹⁵⁾. ومن الأمثلة على السياسات المتبعة في جانب الطلب التعريفات التفضيلية التي تهدف إلى خلق تكافؤ تنافسي بين الطاقات الخضراء والوقود الأحفوري من خلال دعم الطلب. ويتعلق مثال آخر بالمشترى العامة، ولا سيما مواد البناء الخضراء في قطاع التشييد. وتساعد تدابير الدعم العام المباشر وتحفيز الطلب، وخاصة عندما تستهدف الشركات التي تواجه قيوداً مالية، في زيادة حجم الأنشطة الخفيفة

(12) الأونكتاد، 2023، تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2023: إتاحة فرص النمو الأخضر - تسخير الفرص التكنولوجية من أجل عالم منخفض الكربون، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.22.II.D.53، جنيف). انظر

<https://unctad.org/publication/trade-and-development-report-update-april-2023>

(13) Acemoglu D, Aghion P, Bursztyjn L and Hemous D, 2012, The environment and directed technical change. *American Economic Review*, 102(1):131-166

(14) انظر <https://newclimateeconomy.report/2014/wp-content/uploads/sites/2/2014/11/Path-dependence-and-econ-of-change.pdf>

(15) الأونكتاد، 2023، تقرير التجارة والتنمية لعام 2020: من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع - تجنب ضياع عقد آخر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.D.30، جنيف).

الكربون، وبالتالي تجعلها أكثر ربحية من الناحية الاقتصادية⁽¹⁶⁾. ويمكن أيضاً أن تعطي مؤشرات واضحة على اتجاه التغيير، بحيث يزداد اليقين من المردود الاقتصادي للاستثمار الأخضر الطويل الأجل وتُهيئاً ظروف أفضل للتصدي للمقاومة التي تمارسها جماعات الضغط التي تدافع عن الصناعات العالية الكربون.

16- ويُذكر أن السياسة الصناعية الخضراء أكثر طموحاً من السياسة الصناعية التقليدية. فهي تهدف إلى مواءمة التحول الهيكلي الذي يفضي إلى زيادة الإنتاجية مع عمليات التحول من الأنشطة ذات الكثافة الكربونية العالية إلى الأنشطة ذات الكفاءة في استخدام الموارد والكثافة الكربونية المنخفضة وإلى استغلال أوجه التآزر بين هاتين العمليتين. ويؤدي التحول الهيكلي الأخضر إلى تحديد أولويات سياسية جديدة وإلى الاستثمار في الأنشطة الخفيفة الكربون ويفضي إلى تغيير تكنولوجي في اتجاه هذه الأنشطة. وتشير تجربة السياسة الصناعية التقليدية إلى ضرورة أن يُحدّد هذا الاتجاه بشكل جيد وأن يتضمن أهدافاً وسيطة واضحة ونواتج قابلة للتنفيذ، فضلاً عن عمليات جريئة في مجالي الرصد والمساءلة.

17- وقد بدأ بالفعل تنفيذ هذه السياسات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يهدف قانون الحد من التضخم إلى توفير 369 مليار دولار من الاستثمارات العامة في الحلول والتقنيات المتعلقة بالمناخ⁽¹⁷⁾. ويفضّل القانون الإعانات وشروط المحتوى المحلي على الحظر أو اللوائح التنظيمية أو ضرائب الكربون؛ ومع ذلك، قد تحتاج البلدان النامية إلى استخدام مزيج من التدابير الثلاثة الأخيرة للبدء في محاكاة هذا النوع من السياسات الصناعية، نظراً لهامش التصرف المحدود نسبياً المتاح لهذه البلدان في المجال المالي. وقد يكون من الضروري توسيع القاعدة الضريبية وتخفيف القيود المفروضة على تعبئة الموارد المحلية، من خلال سد الثغرات الضريبية.

18- وينبغي أن تراعي السياسات الصناعية الخضراء أيضاً الظروف المحلية والقطاعية، لتتبع الهياكل الاقتصادية للبلدان، والحد من الاعتماد على الأنشطة العالية الكربون، وإيجاد مصادر محلية جديدة لتمويل التنمية، واستيعاب العوامل الخارجية، مثل التلوث الكيميائي والبلاستيكي، ومعالجة فقدان التنوع البيولوجي. بيد الأسواق المحلية في العديد من البلدان النامية قد تكون صغيرة إلى درجة يصعب معها توسّع أشكال الإنتاج والابتكار الخضراء. ويمكن التخلص من هذه القيود من خلال تكتيف روابط الإنتاج والأسواق عبر الحدود بإنشاء بنى تحتية مادية ذات توجه إقليمي، ولا سيما في شكل شبكات الجمارك والنقل والطاقة والاتصالات، فضلاً عن تنمية سلاسل القيمة الإقليمية التي تدعمها مصارف التنمية الإقليمية.

19- بيد أن السياسات الصناعية الخضراء الإقليمية تتطوي على مقايضات صعبة. أولاً، إن إضفاء قدر أكبر من الكفاءة على تقسيم العمل على الصعيد الإقليمي يمكن من تحقيق وفورات الحجم، ولكنه يعني أيضاً أن تتخصص البلدان في أنشطة أو منتجات معينة. وعلى المدى القصير، قد يؤدي ذلك إلى تركيز الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في بعض المناطق، في حين تتخصص مناطق أخرى في الأنشطة الأساسية، مما يفضي إلى تباين في الأداء الاقتصادي. ثانياً، عادةً ما تؤدي مصالح الأعمال التجارية الراسخة والممارسات المستقرة في النظام المالي لبلد ما إلى إعادة إنتاج هياكل الإنتاج والاستثمار القائمة، مما قد يعقد عملية توفير التمويل اللازم لإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية. وتتطلب معالجة

(16) انظر Howell ST, 2017, Financing innovation: Evidence from research and development grants, *American Economic Review*, 107(4):1136-1164

(17) انظر <https://www.energy.gov/lpo/inflation-reduction-act-2022>

هذه المقايضات عملية اتصالية تنقل رسائل واضحة بخصوص أهداف وتوجهات برامج التكامل الإقليمي، وبشأن التكامل بين الأنشطة والفوائد النسبية.

20- وفيما يتعلق بالعمل المتعدد الأطراف، يتسم نقل التكنولوجيات الخفيفة الكربون إلى البلدان النامية بالتعقيد بسبب الحواجز الاقتصادية والمالية والتقنية، بما في ذلك عدم كفاية فرص الحصول على تمويل التنمية⁽¹⁸⁾. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، زادت التجارة في التكنولوجيات الخفيفة الكربون أكثر من التجارة العالمية، ولا تزال البلدان المتقدمة النمو تمثل معظم الواردات والصادرات في هذا الصدد. ومع ذلك، أصبحت الصين أكبر مستورد ومصدر للتكنولوجيات الخفيفة الكربون، وتظهر دراسة أن حماية حقوق الملكية الفكرية يمكن أن تعزز القوة السوقية لأصحاب براءات الاختراع وتخلق تشوهات احتكارية في الأسعار تضر بالمنافسين المحليين⁽¹⁹⁾. وتبين هذه النتيجة الحاجة إلى إصلاح النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية، حتى يتمكن المصنعون في الاقتصادات الضعيفة تكنولوجياً والأقل تنوعاً من الوصول بسهولة أكبر إلى التكنولوجيات المستخدمة أو المطورة في الاقتصادات الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية⁽²⁰⁾.

21- وقد أثارت البرامج المتعلقة بالإعانات وبالمحتوى المحلي في البلدان تساؤلات حول صحة القواعد التجارية المتعددة الأطراف الحالية وقابليتها للإنفاذ. وبالنظر إلى طابع المنافع العامة العالمية للعمل المناخي، ينبغي أن تسمح القواعد التجارية، من حيث المبدأ، للبلدان النامية برعاية الصناعات الخضراء الناشئة من خلال التعريفات الجمركية والإعانات وشروط المحتوى المحلي والمشتريات العامة، بغية تلبية الطلب المحلي وتحقيق وفورات الحجم التي تجعل هذه الصناعات أكثر قدرة على المنافسة. ولدعم هذه الجهود، قد تقوم منظمة التجارة العالمية بمراجعة القواعد التجارية لجعلها أكثر اتساقاً مع اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك مثلاً من خلال القبول بشروط المحتوى المحلي أو إعادة إدراج إعانات لا تستتبع اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بمشاريع البحث والتطوير والطاقة المتجددة، فضلاً عن التنمية الإقليمية والامتثال البيئي بموجب الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة⁽²¹⁾.

رابعاً - نماذج الأعمال التجارية المستدامة والتمويل

22- يستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضاً اتخاذ إجراءات ترمي إلى تغيير كيفية عمل الدوائر التجارية والمالية. وقد يستند المبدأ القائل إن على قطاع الأعمال أن يساهم في التصنيع السليم بيئياً إلى

(18) انظر <https://unepccc.org/publications/mapping-barriers-and-enabling-environments-in-technology-needs-assessments-nationally-determined-contributions-and-technical-assistance-of-the-climate-technology-centre-and-network/>

(19) انظر <https://www.worldbank.org/en/topic/macroeconomics/publication/technology-transfer-and-innovation-for-low-carbon-development>

(20) طرح مقترح يقضي بأن تستفيد التكنولوجيات السليمة بيئياً من المرونة التي يتيحها الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لزيادة مواءمة النظام التجاري مع الاتفاقات المتعلقة بتغير المناخ؛ منظمة التجارة العالمية، 2013، "مساهمة الملكية الفكرية في تيسير نقل التكنولوجيا الرشيدة بيئياً"، ورقة مقدمة من إكوادور، IP/C/W/585، جنيف، 27 شباط/فبراير.

(21) Lee K, 2019, *The Art of Economic Catch-Up: Barriers, Detours and Leapfrogging in Innovation Systems*, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, and World Trade Organization, 2023, A case for rebalancing the Agreement on Trade-Related Investment Measures: Policy space to promote industrialization and structural transformation in developing countries, WT/GC/W/896, Geneva, 13 July

خطاب يعتبر أن الشركات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في التخفيف من آثار تغير المناخ، لأنها هي من يطوّر التكنولوجيات الجديدة اللازمة ويطبّقها⁽²²⁾. ويمكن تقسيم الإجراءات ذات الصلة إلى مطالب المستهلكين والشروط التنظيمية التي تدفع الشركات إلى اعتماد نماذج أعمال تجارية مستدامة، وإلى مطالب المستثمرين الماليين التي تدفع البنوك والجهات المعنية بإدارة الأصول إلى إدراج الشركات التي تلبّي المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في محافظاتها.

23- ويتطلب اعتماد نماذج الأعمال التجارية المستدامة من الشركات تقييم مدى قدرة النماذج الراهنة على إحداث آثار بيئية واجتماعية إيجابية وتحسين هذا الأداء بمرور الوقت. وقد تتطلب الممارسات الفضلى المتنبّعة من أجل إحداث هذا التغيير في الاتجاه فهما أفضل لمنظومة أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً وللكيفية التي يمكن بها أن تؤثر القضايا البيئية والاجتماعية على توليد القيمة في المدى البعيد، كما تستلزم وضع مقاييس (في جميع مجالات الأعمال) تسمح بتتبع وقياس القيمة التي يتم توليدها والتقيّد بالمعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وينبغي أن تقتزن هذه الجهود بتغييرات في مستوى الإدارة تحقق ما يلزم من القدرات والمساءلة والحوافز لبلوغ الغايات المنشودة في إطار هذه المعايير⁽²³⁾. ويمكن أن تقضي هذه التغييرات إلى تحسين ميزة التكلفة الحالية للشركات من خلال استجابة أفضل لتوقعات العملاء وتلبية المعايير البيئية. ويمكن أيضاً أن تيسّر نماذج الأعمال المستدامة حصول الشركات الجديدة على التمويل، حيث ساهم اعتماد هذه النماذج في التمويل الجماعي لرأس المال السهمي، وهو ما يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في دعم أشكال التكنولوجيا والإنتاج الخضراء المبتكرة⁽²⁴⁾.

24- ومع ذلك، تشير البحوث إلى أن الشركات الكبيرة المستقرة، على وجه الخصوص، لا تزال متخلفة عن الركب من حيث اعتماد نماذج الأعمال التجارية المستدامة⁽²⁵⁾. وقد بلغت نسبة الشركات المدرجة في مؤشر ستاندرد آند بورز S&P 500 التي قدمت تقارير عن الاستدامة 90 في المائة في عام 2021 مقابل 20 في المائة في عام 2011⁽²⁶⁾. بيد أن معظم الشركات لا تملك بعد رؤية كافية لسلاسل التوريد ولم تضع العمليات اللازمة التي تسمح لها باتخاذ إجراءات ذات مغزى تتناسب مع بيانات المهام أو المقاصد⁽²⁷⁾. ويمكن أن تتبلور هذه الرؤية من خلال انضمام الشركات إلى المبادرات الطوعية، مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يشهد على التزامها بمعايير الاستدامة. ويمكن أن يساعد في ذلك أيضاً اشتراط الهيئات التنظيمية لإقرارات أكثر جرأة عن الاستدامة، والتزام الشركات بإعداد التقارير استناداً إلى مقاييس الاستدامة المشتركة، ومن خلال تطوير تصنيفات موثوقة بخصوص الاستدامة⁽²⁸⁾. وتأكيداً على مطالب الشركات بالكشف عن كيفية تأثير تغير المناخ على أعمالها ودعمها لجهود الهيئات التنظيمية التي تسعى إلى كبح التموين الأخضر، ستدخل مجموعة جديدة من المعايير العالمية الصادرة عن المجلس

(22) انظر <https://www.cesifo.org/en/publications/2023/working-paper/analyzing-climate-change-policy-narratives-character-role-narrative>

(23) انظر <https://www.bcg.com/publications/2021/four-strategies-for-sustainable-business-model-innovation>

(24) (Caputo A, Schiocchet E and Troise C, 2022) نماذج الأعمال المستدامة كمحركات ناجحة في التمويل الجماعي لرأس المال السهمي، *استراتيجية الأعمال التجارية والبيئة*، 31(7):3509-3522.

(25) Ritala P, Huotari P, Bocken N and Albareda L, 2018, Sustainable business model adoption among [Standard and Poor's] 500 firms: A longitudinal content analysis study, *Journal of Cleaner Production*, 170:216-226

(26) انظر <https://www.ga-institute.com/2022-sustainability-reporting-in-focus.html>

(27) انظر <https://hbr.org/2020/03/a-more-sustainable-supply-chain>

(28) الأمم المتحدة، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، 2023.

الدولي لمعايير الاستدامة حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2024⁽²⁹⁾. ومع ذلك، سيتعين على البلدان أن تقرر ما إذا كانت ستطلب من الشركات المدرجة في البورصة تطبيق هذه المعايير. ومن الأمثلة على اللوائح الوطنية في هذا الصدد القانون الذي يلزم الشركات ببذل العناية الواجبة في سلاسل التوريد في ألمانيا، والذي دخل حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2023 ويقضي بأن تكيف الشركات التي تعد أكثر من 3 000 موظف في ألمانيا وتحديث عمليات الامتثال والشراء والتعاقد على نحو يراعي معايير حقوق الإنسان والمسائل البيئية⁽³⁰⁾. وقد صدرت قوانين مماثلة في أستراليا وإيطاليا وفرنسا وكندا. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت المفوضية الأوروبية في 23 شباط/فبراير 2022 مقترحاً يتعلق بإصدار توجيه بشأن العناية الواجبة في مجال الاستدامة على مستوى الشركات⁽³¹⁾.

25- وأُخذت أيضاً إجراءات لتعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من أجل مواءمة التمويل الخاص مع الغايات الواردة في إطار أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، سجلت التدفقات الصافية إلى الصناديق البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة زيادة كبيرة، لا سيما منذ منتصف عام 2019، وبلغت ذروتها عند 405 مليارات دولار في عام 2021. وظلت التدفقات الصافية الداخلة إيجابية في عام 2022، حيث بلغت 89 مليار دولار، على الرغم من التدفقات الصافية الخارجة التي شهدتها الأسواق الكبرى، وكذلك في الربع الأول من عام 2023، حيث بلغت 19 مليار دولار، على الرغم من التدفقات الخارجة التي بلغت 11 مليار دولار في آذار/مارس⁽³²⁾. وقد ساهمت عدة عوامل في زيادة الاستثمارات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، ومنها على سبيل المثال مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي أرست مبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة والتأمين المستدام والاستثمار المسؤول⁽³³⁾. واقترن ذلك بتوقيع عدد من المصارف والجهات المعنية بإدارة الأصول على مبادئ الاستدامة الطوعية، مثل مبادئ الاستثمار المسؤول، التي وضعها في عام 2006 بعض أكبر المستثمرين المؤسسيين في العالم بدعم من الاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ وفي نهاية عام 2021، بلغ عدد الموقعين على المبادرة نحو 4 000، في حين فاقت قيمة الأصول المدارة مجمعة 120 تريليون دولار⁽³⁴⁾. وتشمل المبادرات الأخرى تحالف غلاسكو المالي للصافي الصفري. ومع ذلك، تشير البحوث إلى أن تحسين الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لا يرتبط دائماً بعدد الموقعين على هذه المبادئ⁽³⁵⁾.

26- ومن شأن تحسين نوعية التصنيفات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وتشديد المراقبة على الالتزام بالمبادئ، أن يحد من التمويه الأخضر، لأن هذه التصنيفات تؤدي دوراً حاسماً في قياس الصفات ذات الصلة للشركة، وتوجيه استثمارات الصناديق البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وبالتالي ربط تفضيلات المستثمرين فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بالاختيارات التي تحدد عناصر الحافظة. وينطوي جمع البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمارات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة

(29) انظر <https://www.ifrs.org/projects/completed-projects/2023/general-sustainability-related-disclosures/>

(30) انظر <https://www.bmz.de/resource/blob/154774/lieferkettengesetz-faktenpapier-partnerlaender-eng-bf.pdf>

(31) انظر : https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/doing-business-eu/corporate-sustainability/-due-diligence_en

(32) انظر <https://www.imfconnect.org/content/dam/imf/News%20and%20Generic%20Content/GMM/Special%20Features/Climate%20Finance%20Monitor.pdf>

(33) انظر <https://www.unep.org/explore-topics/green-economy/what-we-do/finance-initiative>

(34) انظر <https://www.unpri.org/about-us/about-the-pri>

(35) انظر <https://cepr.org/publications/books-and-reports/role-institutional-investors-responsible-investors>

على صعوبات ناجمة عن تباين نوعية البيانات والقياس ومنهجيات الإبلاغ والتصنيف، التي تختلف اختلافاً كبيراً بسبب الاختلاف في طرق اختيار هذه الصفات وتجميعها وقياسها⁽³⁶⁾.

27- والعديد من الصناديق التي تصف نفسها بأنها تحترم المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن الصناديق التقليدية. وقد يكون أحد أسباب هذا التشابه هو ميل مديري الصناديق إلى تنوع حافظات الأوراق المالية وإدراج "أفضل" الشركات من مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك القطاعات التي تواجه صعوبات في تطبيق هذه المعايير، مثل قطاع النفط. ويرى آخرون أن الحل لا يكمن في تجاهل الشركات ذات التصنيفات المتدنية فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، ويفضلون الاستثمار في هذه الشركات باعتبار ذلك وسيلة تتسم بأهمية بالغة لدفع التغيير في سياسة الشركة نحو احترام المعايير البيئية⁽³⁷⁾.

28- ومن الأفكار الأساسية وراء إدماج العناصر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في إدارة الأصول، أن المقاصد والأرباح عنصران متداخلان، أي أن الاستثمار في الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة أمر منطقي لأنه يعظم العائدات ويقلل من المخاطر. غير أن تقييمات استراتيجيات الاستثمار هذه عادةً ما تقارن كيفية أداء الاستراتيجيات من حيث الاستثمار في المنشآت القديمة، بدلاً من تقييم مدى تأثيرها في المؤشرات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة⁽³⁸⁾. وهذا يوحي بأن الاستثمار في الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة قد يحقق عوائد مالية أفضل للمستثمرين، ولكنه قد لا يحقق بالضرورة الأثر المقصود لحل المشاكل البيئية⁽³⁹⁾.

29- وربما يكون إنشاء البيانات المتصلة بالعناصر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة ونشرها في شكل أرقام قياسية قد أعطى شعوراً زائفاً بالإنجاز⁽⁴⁰⁾. فعلى سبيل المثال، توجد غالبية الصناديق البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في البلدان المتقدمة النمو وتشمل شركات هذه البلدان، ولذلك سيكون لها تأثير محدود على العمل المناخي في البلدان النامية⁽⁴¹⁾. وقد يكون مرد ذلك إلى ندرة البيانات المتعلقة بالاستدامة على مستوى الشركات في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، عادةً ما تكون الاستثمارات في هذه البلدان صغيرة جداً بحيث لا يمكن أن تجذب اهتمام المستثمرين المؤسسيين الرئيسيين. وتشكل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم العمود الفقري لمعظم الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، ومع ذلك تجدها رهينة "فخ التمويل"، حيث لا يمكنها أن تنمو دون الحصول على التمويل، ولكنها ليست كبيرة بما يكفي للحصول على ما يلبي احتياجاتها من التمويل. وهذا يبين أهمية التعاون الدولي والمالية العامة في جعل تمويل التنمية أداة التصنيع السليم بيئياً.

Berg F, Kölbel JF and Rigobon R, 2022, Aggregate confusion: the divergence of ESG[environmental, social and governance-related] ratings. *Review of Finance*, 26(6): 1315–1344 (36)

انظر <https://www.morningstar.com/sustainable-investing/toward-sustainable-funds-20> (37)

.Berg et al., 2022 (38)

انظر <https://www.institutionalinvestor.com/article/2bswn8kfmcaiqcfm0b6yo/opinion/the-trillion-dollar-fantasy> (39)

المؤشر البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة هو نوع من مؤشرات سوق الأسهم التي تدمج في تقييمها أداء الشركات في هذا المجال، والغرض الرئيسي منه هو تمكين المستثمرين من فهم أداء شركة ما في المجالات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة فهماً كاملاً. انظر <https://www.financestrategists.com/wealth-management/esg/esg-indices/> (40)

UNCTAD, 2023, *World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All* (United Nations publication, Sales no. E.23.II.D.17, Geneva) (41)

خامساً- التعاون الدولي والتمويل المختلط

30- أفرز التعاون الدولي في مجال التمويل المناخي خطاباً عن "الملايين إلى التريلونات"، بناءً على فرضية مفادها أن مزج المعونة بالتمويل، بدعم من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، يمكن أن يحشد الاستثمار الخاص في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بنسبة 9 إلى 1، وأن هذه الاستثمارات ستسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحفيز التنمية والتصدي لتغير المناخ⁽⁴²⁾. وقد أثبتت التجربة أن هذا ليس هو الحال دائماً؛ فالرقم المقدّر أقرب إلى نسبة 0,7 إلى 1⁽⁴³⁾. ولذلك، أُعيد النظر في مستوى الطموحات ليُظهر خطاب جديد مفاده أن "كل دولار تقرضه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ينبغي أن يُستكمل بما لا يقل عن دولار واحد من التمويل الخاص"، أي بنسبة 1 إلى 1⁽⁴⁴⁾.

31- وهناك حاجة أيضاً إلى مزيد من الشفافية والتنظيم فيما يتعلق بوجهة هذا التمويل. فقد بيّن تحليل أُجري في الفترة الأخيرة لمجموعة أنشطة البنك الدولي المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك أكثر من 2 500 مشروع في الفترة 2000-2022، أن "مئات المشاريع المربوطة بالمناخ، وكثير منها في البلدان الفقيرة، لا علاقة لها فيما يبدو بالتخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معه [وأن] قراءة بسيطة لوثائق المشاريع لا توضح أسباب تصنيفها على أنها مشاريع تتعلق بتغير المناخ"⁽⁴⁵⁾.

32- وسيطلب التصنيع السليم بيئياً زيادة كبيرة في حجم التمويل العام للتنمية. ومن الضروري إدماج الاعتبارات المناخية في الهيكل الدولي للديون بعد إصلاحه لتحسين الطريقة التي يمكن بها للاقتصادات النامية أن تستفيد من مصادر التمويل الطويلة الأجل، إلى جانب تعاون المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف الاستثمار الخاصة لبلوغ التصنيع الأخضر المنشود (انظر الإطار).

موزامبيق: تطوير الطاقة الشمسية من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وبنوك الاستثمار العامة

تتمتع موزامبيق بإمكانات وفيرة في مجال الطاقة المتجددة، تُعتبر الأكبر بين جميع البلدان في الجنوب الأفريقي، بما في ذلك 2,7 جيغا واط من موارد الطاقة الشمسية الكامنة.

وقد ضُخّت استثمارات كبيرة في أول محطة كبرى مربوطة بالشبكة لإنتاج الطاقة الشمسية للأغراض التجارية في موزامبيق بتمويل من بنوك الاستثمار العامة الدولية وبالتعاون الوثيق مع مؤسسة التمويل الدولية. وتعمل المحطة، التي تولّد 40 ميغا واط من الطاقة، منذ عام 2019، بتكلفة إجمالية قدرها 76 مليون دولار، بتمويل في شكل قروض من مؤسسة التمويل الدولية (21 مليون دولار) وصندوق الهياكل الأساسية الناشئة لأفريقيا (21 مليون دولار)، بالإضافة إلى استثمارات في رأس مال المشروع من بنك التنمية العام في النرويج. ويتقاسم ملكية المشروع مصرفُ التنمية العام النرويجي (22,5 في المائة)، ومرفق القدرة الكهربائية العام المملوك للدولة (25 في المائة)، وشركة Scatec Solar، وهي شركة مستقلة متخصصة في الطاقة المتجددة في النرويج (52,5 في المائة).

(42) للاطلاع على التفاصيل، انظر <https://www.blendedfinance.earth/>.

(43) انظر <https://odi.org/en/publications/development-finance-institutions-the-need-for-bold-action-to-invest-better/>.

(44) انظر <https://www.elysee.fr/en/emmanuel-macron/2023/06/23/the-paris-agenda-for-people-and-the-planet>.

(45) انظر <https://www.cgdev.org/publication/what-counts-climate-preliminary-evidence-world-banks-climate-portfolio>.

ومكنت مشاركة مصرف التنمية العام في النرويج من الحصول على دعم كبير ومن توفير التمويل، بما في ذلك في شكل دراسة جدوى وضمانات. وبالإضافة إلى ذلك، يُشار إلى أن مساهمة البنك في رأس مال المشروع مردها إلى عنصرين ماليين هامين، هما ضمان مشروط يغطي التجاوزات في تكلفة بناء المشروع، وضمان الأداء الذي يكفل حماية المشروع من الخسائر التي قد تنشأ في حال عدم سير العمل كما هو متوقع.

وأنشأ الشركاء الرئيسيون الثلاثة مرفقاً منفصلاً لدعم المشروع من أجل توفير 80 000 دولار في شكل دعم إضافي لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية، تمشياً مع الالتزامات التي أخذها على نفسه مصرف التنمية العام في النرويج باحترام المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وتبين أن نحو 200 أسرة معيشية تأثرت بشكل مباشر بالمشروع ويجب نقلها إلى أماكن أخرى، وقد أنشئت ونُفذت آليات للتعويض بالتشاور مع هذه الأسر، بما في ذلك منح مبالغ نقدية تعويضاً عن فقدان أي أصول مادية وتوفير أراضٍ بديلة لكي تتمكن الأسر المعيشية المتضررة من مواصلة نشاطها الزراعي.

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى المعلومات المتاحة في [https://disclosures.ifc.org/project-](https://disclosures.ifc.org/project-detail/ESRS/36787/mocuba-solar)
<https://www.mckinsey.com/industries/electric-power-and-natural-gas/our-insights/powering-africa>
و <https://www.norfund.no/central-solar-de-mocuba/>
و <https://www.power-technology.com/marketdata/power-plant-profile-mocuba-solar-pv-park-mozambique/>

سادساً- الابتكار المالي: الدروس المستفادة من مبادلة الدين بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وبالالتزامات بصون البيئة

33- مبادلة الدين بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وبالالتزامات بصون البيئة هي أدوات مالية تتيح ترتيباً مشروطاً لتخفيف عبء الدين، يشمل دائماً واحداً أو فئة دائنين، لصالح البلد المدين الذي يضطلع باستثمارات وينفذ إجراءات سياساتية معينة، إما بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (مبادلة الدين بإجراءات التكيف مع تغير المناخ) أو بشأن حفظ التنوع البيولوجي (مبادلة الدين بالتزامات بصون البيئة). وقد كانت هذه الأدوات محل دراسة باعتبارها وسيلة ممكنة للتصدي لمواطن الضعف التي تعاني منها البلدان النامية فيما يتعلق بالديون والمناخ. ولذلك، فهي أداة ضمن مجموعة أدوات أوسع نطاقاً للترتيبات المالية المشروطة بالعمل المناخي، والتي تشمل أيضاً قروضاً ميسرة الشروط ومنحاً وترتيبات لإعادة هيكلة شاملة للديون، تهدف إلى تحرير الموارد المالية لمثل هذه الاستثمارات⁽⁴⁶⁾.

34- ويرى البعض أن الطريقة الأمثل هي معالجة الديون بشكل منفصل عن العمل المناخي أو البيئي. فالمنح المشروطة بالعمل المناخي هي أكثر كفاءة من عمليات مبادلة الدين التي تتسم بالتعقيد وتتطوي على تكاليف معاملات مرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر مبادلة الدين إعانة ضمنية للدائنين غير المشاركين لأنها تجعل التزامات خدمة سداد الدين المتبقية أكثر استدامة. ويشير المحللون إلى أن هذه الأدوات لا تشكل في حالة البلدان التي لا تقدر على تحمل ديونها بديلاً عن إعادة الهيكلة الشاملة

(46) International Monetary Fund, 2022, Debt-for-climate swaps: Analysis, design and implementation, Working Paper No. 162, available at <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2022/08/11/Debt-for-Climate-Swaps-Analysis-Design-and-Implementation-522184>

لديون، التي تشمل جميع الدائنين وعن تخفيف عبء الديون بشكل كبير⁽⁴⁷⁾. غير أن مبادلة الدين بإجراءات التكيف مع تغير المناخ يمكن أن تساعد في زيادة هامش التصرف المتاح للبلدان في المجال المالي من أجل تحقيق التنمية الصناعية السليمة بيئياً. ومن ناحية، تجدر الإشارة إلى أن المنح والقروض الميسرة الشروط المقدمة من الجهات المانحة على الصعيد الثنائي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف محدودة جداً مقارنة بالحاجة الكبيرة إلى التمويل المناخي، لا سيما في البلدان المتوسطة الدخل التي يقل احتمال حصولها على منح. ومن ناحية أخرى، عادة ما لا تتم الموافقة على إعادة الهيكلة إلى أن تصبح البلدان المعنية غير قادرة على تحمل ديونها وتنفذ القدرة على النفاذ إلى السوق.

35- أما مبادلة الدين بالتزامات بصون البيئة، فهي جزء من عملية إعادة هيكلة الديون السيادية منذ أزمت الديون التي شهدتها أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن الماضي. ثم تراجعت شعبية هذه الأدوات في أواخر القرن العشرين، لتسجل عودتها من جديد في مواجهة الصعوبات المتزايدة المتصلة بالديون وبتغير المناخ. وحتى الآن، كانت هناك فئتان من المبادلات، وهما مبادلة الدين على الصعيد الثنائي، التي يتم فيها تحويل الالتزامات السابقة بسداد خدمة الدين للدائنين الرسميين على الصعيد الثنائي إلى تمويل موجّه لمشاريع متفق عليها بصورة متبادلة؛ والمبادلات الثلاثية، وهي أكثر تعقيداً، وتتطوي على عمليات إعادة شراء ديون مملوكة ملكية خاصة تمولها جهات مانحة و/أو جهات مقرضة جديدة، وعادة ما تتوسط فيها منظمة دولية غير حكومية، حيث تقوم المنظمة، في أكثر أنواع العمليات شيوعاً، بإقراض الأموال إلى البلد المدين بأسعار فائدة أقل من الأسعار المعمول بها في السوق بشرط أن يستخدم المدين الأموال لإعادة شراء الديون التجارية بسعر مخفض وأن يستخدم جزءاً من تخفيف عبء الدين الناتج عن ذلك لتمويل إجراءات أو استثمارات في مجال البيئة. وانطوى بعض المبادلات الثلاثية على تأمين ضد المخاطر السياسية توفره إما مصارف إنمائية متعددة الأطراف أو شركات تمويل إنمائي من البلدان المتقدمة النمو⁽⁴⁸⁾. وجرت أول عملية مبادلة ثلاثية، مع دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في عام 1987، بقيادة مؤسسة الحفظ الدولية. ومنذ ذلك الحين، أنجزت 90 عملية مبادلة ثنائية و50 عملية مبادلة ثلاثية حتى عام 2022. ورغم ارتفاع عدد عمليات مبادلة الدين، ظل حجم المبادلات متواضعاً، حيث لم يتجاوز متوسط قيم المعاملات (بالدولار) العشرات من الملايين. وتشير التقديرات إلى أن عمليات مبادلة الدين بالتزامات بصون البيئة بلغت، في هذه الفترة، 3,5 مليار دولار في حين بلغت قيمة عمليات إعادة هيكلة الديون 700 مليار دولار⁽⁴⁹⁾.

36- ويمكن أن توفر عملية مبادلة الدين بالتزامات بصون البيئة التي أجرتها كابو فيردى وإكوادور في عام 2023 دروساً لعمليات مبادلة الدين بإجراءات التكيف مع تغير المناخ التي تُنجز مستقبلاً في بلدان أخرى ذات أعباء ديون مرتفعة ولا يتوافر لديها هامش للتصرف في المجال المالي من أجل تحقيق التنمية الصناعية السليمة بيئياً.

37- فقد وقعت كابو فيردى مبادلة دين على الصعيد الثنائي في كانون الثاني/يناير 2023، لإعادة توجيه دين مستحق للبرتغال (153 مليون دولار)، الدائن الرئيسي، نحو استثمارات بيئية. واستندت المبادلة إلى نهج جديد اقترحه المعهد الدولي للبيئة والتنمية، طُبّق في إطار مشاريع تجريبية في السنغال وكابو فيردى. وترتبط مبادلة الدين بالأولويات الوطنية في مجالي المناخ والبيئة، بما في ذلك خطط العمل الوطنية، وهي أداة مبتكرة لأنها لا ترتبط بمشروع فردي وإنما ببرنامج حكومي يشرك بشكل مباشر

(47) انظر <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/12/14/swapping-debt-for-climate-or-nature-pledges-can-help-fund-resilience>

(48) International Monetary Fund, 2022

(49) انظر <https://cepr.org/publications/books-and-reports/geneva-25-climate-and-debt>

المجتمعات المتأثرة مباشرة بتغير المناخ. وترتبط المبادلة بنتائج معينة يمكنها، عند تحقيقها، أن تتيح هامش تصرف في المجال المالي من أجل القيام باستثمارات في أولويات التنمية الوطنية الأخرى⁽⁵⁰⁾.

38- وفي أيار/مايو 2023، أتمت إكوادور أكبر عملية ثلاثية تتعلق بمبادلة الدين بالتزامات بصون البيئة حتى الآن، بقيمة 1,6 مليار دولار، وذلك بدعم في شكل ضمان من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (85 مليون دولار) وقرض من مؤسسة التمويل الإنمائي في الولايات المتحدة (656 مليون دولار) لتوفير التأمين ضد المخاطر السياسية، وهي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام هذا الخليط. وتمكنت إكوادور بفضل هذه الضمانات من شراء الدين القائم وإصدار سندات استثمارية جديدة، ما أتاح لها هامش تصرف في المجال المالي لتوجيه الاستثمارات نحو صون البيئة، فضلاً عن توفير الحماية لمشتري السندات الجديدة في حالة ظهور صعوبات على صعيد الديون السيادية. وستوفر هذه المبادلة 1,126 مليار دولار وستمكن إكوادور من تخصيص 323 مليون دولار لحفظ البيئة البحرية في جزر غالاباغوس. وقد لاحظ بعض المحللين أن العملية كانت لها تكاليف معاملات عالية وأن قيمتها منخفضة مقارنة بإجمالي الدين العام الوطني (حوالي 70 مليار دولار). ومع ذلك، تؤكد هذه العملية إمكانية توسيع نطاق المبادلات لإتاحة هامش تصرف أكبر في المجال المالي من أجل القيام باستثمارات في العمل المناخي⁽⁵¹⁾.

سابعاً - توصيات في مضمار السياسة العامة

39- يتضمن هذا الفصل الخيارات المتاحة في مضمار السياسة العامة على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى الرؤية التي تعكسها خطة عمل أديس أباب في مجال تمويل التنمية، من أجل تحويل تمويل التنمية وإعادة توجيهه نحو تحقيق خطة عام 2030.

40- إن وجود إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية وتخفيفها ييسر حل أزمة الديون في الوقت المناسب وبشكل منظم من جانب جميع الدائنين الرسميين (على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف) والدائنين من القطاع الخاص، يمكن أن يساعد في معالجة المديونية المتضخمة التي لا تزال تشكل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد أخضر على حد سواء. وقد حدد الأونكتاد في خريطة الطريق المتعلقة بتسوية الديون السيادية آلية تسمح بالتجميد المؤقت لمدفوعات الديون، ووقف إجراءات التقاضي، ووضع ضوابط على الصرف ورأس المال، والإقراض على المتأخرات لحماية قدرة البلدان المدينة على الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بحقوق الإنسان أثناء الأزمات⁽⁵²⁾. وينبغي أن يُسمح لجميع البلدان التي تواجه صعوبات لتسديد ديونها بالمشاركة في هذا الإطار المتعدد الأطراف، بغض النظر عن مستوى الدخل لديها، وتخفيفها من خلال تخفيف عبء ديونها في إطار عملية تقييم لقدرتها على تحمل الدين تراعي احتياجاتها من التمويل في المدى البعيد، بما في ذلك التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الواردة في خطة عام 2030 وفي اتفاق باريس. ومن شأن معالجة أوجه القصور في الإطار المشترك لمجموعة الـ 20 ضمن أعمال اجتماع المائدة المستديرة العالمي المعني بالديون السيادية أن تسهم في هذا الاتجاه، ولكن ذلك يظل غير كاف⁽⁵³⁾.

(50) انظر <https://iied.org/21371iied>.

(51) انظر <https://www.iadb.org/en/news/ecuador-completes-worlds-largest-debt-nature-conversion-idb-and-dfc-support>.

(52) انظر <https://unctad.org/publication/roadmap-and-guide-sovereign-debt-workouts>.

(53) انظر <https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/04/12/pr23117-global-sovereign-debt-roundtable-cochairs-press-stmt>.

41- وتكتسي الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى زيادة الإيرادات الضريبية ووقف التدفقات المالية غير المشروعة أهمية حاسمة في تعبئة الموارد المحلية. وينبغي أن تتجاوز هذه الجهود مشروع تأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الذي تقوده مجموعة الـ 20 ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁽⁵⁴⁾. ومن السبل الواعدة للمضي قدماً، النظر في إنشاء سلطة ضريبية عالمية على مستوى الأمم المتحدة، تقدر على اتخاذ تدابير شاملة لإغلاق الملاذات الضريبية والمهارب الضريبية واعتماد تدابير عالمية مشتركة للإبلاغ عن الضرائب وتحصيلها في كل بلد على حدة، وتمسك سجلات عالمية للأصول بغية منع تجنب الضريبة والتهرب من دفعها⁽⁵⁵⁾. وفي هذا السياق، وضعت لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ما يسمى "صك المسار السريع" لتعجيل اعتماد الأحكام الرئيسية للاتفاقية الضريبية النموذجية للأمم المتحدة التي تنص على فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي والمعلوم⁽⁵⁶⁾.

42- ويمكن تعزيز هذه المبادرات باتخاذ تدابير جديدة ومتطورة فيما يتعلق بمصارف التنمية الإقليمية والدولية والعامّة. فعلى سبيل المثال، يمكن اتخاذ تدابير تجمع بين تحسين القاعدة الرأسمالية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والاستفادة بأكثر السبل كفاءةً من ميزانياتها العمومية، لتوفير المزيد من التمويل بشروط ميسرة. ومن شأن استعراض أطر كفاية رأس المال الخاصة بهذه المصارف، بحيث تأخذ في الاعتبار معاملة الدائنين التي تفضلها هذه المصارف ورأس المال الضامن، أن يوجد موارد مالية إضافية ضخمة تعزز قدرة هذه المصارف على الإقراض. ثم إن زيادة حصة إقراض الحكومات بالعملة المحلية والمخاطرة بأسعار الصرف في الميزانيات العمومية قد تسمح لهذه المصارف بتخفيض تقديراتها للمخاطر المرتبطة بالمقترضين ومن ثم توفير التمويل بشروط أفضل⁽⁵⁷⁾.

43- وتجدر الإشارة إلى أن معظم المنح المتعددة الأطراف وغيرها من التمويل الميسر للعمل المناخي توفرها صناديق الوساطة المالية المعنية بالمناخ، مثل صناديق الاستثمارات المناخية والصندوق الأخضر للمناخ. وبينما لا تزال أحجام التمويل منخفضة مقارنة بالاحتياجات من الاستثمارات، لا بد أيضاً من تحسين عملية تخصيص الأموال المتاحة. ويؤدي عدم وجود معايير متسقة فيما يتعلق بقياس النتائج والآثار والإبلاغ عنها إلى تعقيد عملية اتخاذ القرارات من جانب المانحين بشأن أفضل المجالات التي يمكن أن توجه إليها موارد المنح⁽⁵⁸⁾. ويتمثل أحد السبل الممكنة للمضي قدماً في توحيد منظومة صناديق الوساطة المالية المتشردمة ضمن عدد قليل من الكيانات ذات الولايات المتكاملة وتجميع أموالها واستخدامها ضمانات للقروض التي تمنحها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للعمل المناخي، حيث يمكن لهذه المصارف أن تعزز إلى حد كبير قدرة المؤسسات المالية الدولية على الإقراض، ما يمكن من حشد المزيد من التمويل من القطاع الخاص.

44- ويمكن أن تدعم سياسة مدروسة واستراتيجية في المجال المالي الأهداف المتعلقة بالمناخ والتنمية، مثل رسوم النقل البحري التي تمت الإشارة إليها في قمة ميثاق التمويل العالمي الجديد، التي عقدت في حزيران/يونيه 2023. وقد تأخرت المحادثات الحكومية الدولية في المنظمة البحرية الدولية

(54) انظر https://read.oecd-ilibrary.org/taxation/2023-progress-report-on-tax-co-operation-for-the-21st-century_d29d0872-en#page1

(55) انظر <https://www.icrict.com/press-release/2020/12/16/oecd-response-to-the-oecd-consultation-on-the-review-of-country-by-country-reporting-beps-action-13>

(56) للاطلاع على تقديرات الإيرادات الإضافية التي يمكن أن تحصلها البلدان النامية، انظر <https://www.southcentre.int/research-paper-156-1-june-2022/>

(57) الأمم المتحدة، 2023، خطة الأمين العام للأمم المتحدة لتحفيز [أهداف التنمية المستدامة] من أجل تنفيذ خطة عام 2030، متاحة في <https://www.un.org/en/conferences/SDGSummit2023>

(58) انظر <https://cgdev.org/publication/concessional-climate-finance-mdb-architecture-working>

بشأن المقترح المتعلق برسوم النقل البحري هذه؛ غير أن المسائل المعلقة التي أثارها البلدان النامية فيما يتعلق بالأثر غير المتناسب لهذه الرسوم على الاقتصادات النامية تستدعي مزيداً من النظر في كيفية تصميم هذه السياسات وتنفيذها⁽⁵⁹⁾. وتشمل الخيارات الحديثة الأخرى فرض رسوم على رحلات الركاب، مماثلة للرسوم التضامنية التي تستخدمها بالفعل مجموعة من البلدان، وفرض ضريبة على المعاملات المالية في بلدان متعددة؛ ويمكن أيضاً أن تنفذ البلدان سياسات ضريبية تهدف إلى تعزيز حماية البيئة وزيادة كفاءة الطاقة⁽⁶⁰⁾.

45- ويتعين على البلدان المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تقي بالتزاماتها. فالتمويل بشروط ميسرة وآجال استحقاق طويلة هو شكل التمويل الأنسب لتمويل التنمية والعمل المناخي. ولا يتجاوز متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية نصف الهدف الذي رسمته الأمم المتحدة والمتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة؛ ففي عام 2021، بلغت هذه النسبة 0,33 في المائة من الدخل القومي الإجمالي⁽⁶¹⁾. ومن الخطوات الهامة الأخرى في نفس الاتجاه، تحسين فرص الحصول على تسهيلات التمويل غير المشروط لصندوق النقد الدولي، على النحو المتوخى في مبادرة بريدجتاون، وهي خطة من ثلاث خطوات لتعبئة السيولة في المدى القصير من أجل الاستجابة للأزمات وتوفير التمويل الطويل الأجل للتنمية المستدامة⁽⁶²⁾.

46- وحتى الآن، لم تتجسد بعدُ الإمكانات المتاحة لتحويل حقوق السحب الخاصة إلى آلية رئيسية لتمويل التنمية والعمل المناخي⁽⁶³⁾. وعليه، ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع استعراض آلية تخصيص حقوق السحب الخاصة، وإعادة توجيه الحقوق غير المستخدمة، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والحرص على إصدار حقوق السحب هذه في الوقت المناسب لمواجهة التقلبات الدورية، وتوضيح ارتباطها بالتنمية. ويمكن أن توفر إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة آلية رئيسية للزيادة العاجلة في تكوين رأس مال المصارف الإنمائية الإقليمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ويمكن دعمها بزيادة في القاعدة الرأسمالية لهذه المؤسسات بوجه عام.

47- وفي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أنشئ صندوق للخسائر والأضرار من أجل توفير التمويل للبلدان الضعيفة المتضررة من الكوارث المتصلة بالمناخ. وفي هذا الصدد، يلزم تفعيل كل من الصندوق وترتيبات التمويل الجديدة، ولدى القيام بذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار لدعم مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وإتاحة الأموال للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بطريقة موثوقة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، مع إتاحة إمكانية الوصول إليها على أساس محددات بارامترية تعكس أيضاً الأثر التراكمي للكوارث المتعددة.

(59) انظر - [https://www.imo.org/en/MediaCentre/PressBriefings/pages/Revised-GHG-reduction-strategy-](https://www.imo.org/en/MediaCentre/PressBriefings/pages/Revised-GHG-reduction-strategy-for-global-shipping-adopted.aspx)

http://www.repec.eae.fea.usp.br/documentos/Pereda_Lucc_for-global-shipping-adopted.aspx

و- [hesi_Diniz_Wolf_04WP.pdf](https://www.theguardian.com/environment/2023/jul/07/shipping-and-hesi_Diniz_Wolf_04WP.pdf)

<https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpops/ecb.op315~c279c7c290.en.pdf>

(60) انظر - <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpops/ecb.op315~c279c7c290.en.pdf>

[climate.org/wp-content/uploads/2018/02/LDC-paper-series-17.pdf](https://www.orfonline.org/wp-content/uploads/2018/02/LDC-paper-series-17.pdf)

<https://www.orfonline.org/research/reviving-the-iftt-agenda-for-the-g20/>

و- https://www.wifo.ac.at/publikationen/publikationssuche?detail-view=yes&publikation_id=61805

(61) الأمم المتحدة، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، 2023.

(62) انظر - <https://www.foreign.gov.bb/the-2022-barbados-agenda/>

(63) انظر - [https://www.cgdev.org/blog/declaring-hollow-victory-sdrs-would-further-undermine-g20-](https://www.cgdev.org/blog/declaring-hollow-victory-sdrs-would-further-undermine-g20-credibility)

[credibility](https://www.cgdev.org/blog/declaring-hollow-victory-sdrs-would-further-undermine-g20-credibility)

48- وإلى جانب مبادلة الدين بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وبالالتزامات بصون البيئة، توجد أدوات تمويل مبتكرة أخرى يمكن أن تساعد البلدان النامية على التصدي للتحديات المرتبطة بالمناخ والديون. ويمكن أن تخفف الأحكام المتعلقة بالأحداث المناخية الطارئة في ترتيبات القروض السيادية عبر جميع فئات الدائنين من حالة المديونية الحرجة في أعقاب حدث متعلق بالمناخ⁽⁶⁴⁾. وبموجب هذه الأحكام، يجوز للبلدان تطبيق سداد الديون مؤقتاً (عادةً لمدة سنة أو سنتين) في حالة حدوث صدمة خارجية محددة مسبقاً، مثل كارثة طبيعية تسبب أضراراً تتجاوز عتبة معينة. وفي مؤتمر القمة من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد، أعلن البنك الدولي أنه سيركز بشكل أكبر على هذه الأحكام في عملياته المتعلقة بالإقراض⁽⁶⁵⁾. وتوفر هذه البنود متنفساً وتسمح للبلدان بإعادة تخصيص التمويل للاستجابة لحالات الطوارئ خلال الأزمات المناخية؛ ومع ذلك، عندما تُستخدم هذه الأحكام في إطار صكوك القروض المفردة، فإن تكاليف المعاملات تكون مرتفعة ولا تتيح الإمكانية لخفض الدين.

49- ولحث البلدان المنتجة للوقود الأحفوري على الإبقاء على الموارد في الأرض، طُرحت مبادلة الدين بإجراءات التكيف مع تغير المناخ للنقاش، استناداً إلى الدروس المستفادة من تجارب عدة، منها مبادرة تتعلق بحقول نفط في إكوادور⁽⁶⁶⁾. وتركز المقترحات الحديثة في هذا المجال على توسيع نطاق ولايات المصارف المركزية إلى ما هو أبعد من تحقيق الاستقرار النقدي إلى تحقيق الاستقرار المناخي، بما في ذلك باستخدام أموال المصارف المركزية لاستيعاب الأصول العالقة من شركات الوقود الأحفوري مقابل الأموال التي يجب استثمارها في بناء قدرات إضافية في مجال توليد الطاقة المتجددة⁽⁶⁷⁾.

50- والشراكات من أجل انتقال عادل في مجال الطاقة هي اتفاقيات جديدة للتمويل المناخي تهدف إلى تسهيل عملية وقف التشغيل لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم في مرحلة مبكرة، وتعبئة رأس مال القطاع الخاص لتمويل جهود خفض انبعاثات الكربون وتحقيق انتقال عادل للمواطنين⁽⁶⁸⁾. ثم إن النجاح في النهوض بهذه الشراكات من شأنه أن يوفر أموالاً جديدة، ويفرض حداً أدنى من الشروط، ويسمح بتفعيل أحكام التوطين، مثل استخدام الشركات المحلية والخبرات المحلية للمساعدة على بناء قدرات إنتاجية مفيدة وخلق فوائد إنمائية طويلة الأجل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هذه الشراكات كبيرة الحجم ومتسقة مع السياسات الصناعية التي يمكن أن تكفل تحولات ميسورة التكلفة وعادلة.

51- وأخيراً، ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في تعديل التشريعات المحلية لتيسير عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية في الوقت المناسب وبصورة منظمة. في غضون ذلك، يجب دمج الأدوات التعاقدية، مثل البنود المعززة للعمل الجماعي، والأحكام المتعلقة بتصويت الأغلبية، والشروط المرتبطة بوضع الدولة، وبنود الديون المخصصة لتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ، على نطاق واسع في عقود الديون والقروض. ويمكن أن تؤدي مبادلة الدين بإجراءات التكيف مع تغير المناخ التي تكون مصممة تصميماً جيداً دوراً في هذا الصدد.

(64) UNCTAD, 2022, Tackling debt and climate challenges in tandem: A policy agenda, Policy Brief No. 104

(65) انظر <https://nouveaupactefinancier.org/en.php>.

(66) <https://www.elysee.fr/admin/upload/default/0001/15/4748a23641c5b2d55a47d63d7ed2e16963c11195.pdf>

(67) Sovacool BK and Scarpaci J, 2016, Energy justice and the contested petroleum politics of stranded assets: Policy insights from the Yasuní-ITT Initiative in Ecuador, *Energy Policy*, 95:158–171. See Firdaus N and Mori A, 2023, Stranded assets and sustainable energy transition: A systematic and critical review of incumbents' response, *Energy for Sustainable Development*, 73:76–86

(68) انظر www.worldfuturecouncil.org/wp-content/uploads/2018/02/Stranded-Assets-Climate-Bailout-Paper-02-2018.pdf.

(68) انظر <https://www.iisd.org/gsi/policy-briefs/making-leap-need-just-energy-transition-partnerships-support-leapfrogging-fossil-gas>.